

البحث الثامن

التحليل القياسى لكفاءة استخدام الموارد المائيه فى انتاج محصول الأرز بمحافظة الغربية

د. شهناز عيد محمود موسى

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة - جامعة الفيوم

الملخص والنتائج والتوصيات

تعتبر جمهورية مصر العربية من اكثر الدول اهتماما بقضية المياه حيث تعتمد على نهر النيل كمصدر رئيسى لرى الاراضى الزراعيه المصريه ، بالاضافه الى ارواء ما يمكن ان تحققه سياسة التوسع الأفقى من زيادة فيها بحيث تصل المساحه المأهوله الى 25% تقريبا من مساحه الأراضى المصريه ، على الرغم من عدم قدرتها على زيادة حصتها السنويه المقدره بنحو 55.5 مليار م³ من الايراد السنوى للنهر، خاصة وان دول حوض النيل تحاول ان تتال من هذه الحصه من خلال توقيع اتفاقيه عنديى، ومن ثم فان السياسات المائيه المصريه تستهدف ترشيد استخدامات مياه الرى من خلال برامج متنوعه تحقق توفير مياه الرى اللازم لتحقيق اهداف سياسة التوسع الأفقى فى جمهورية مصر العربية . ولعل اعاده ربط عناصر الانتاج بالأسلوب الذى يحقق الكفاءه ، أو الارتقاء بها - خاصة فى الأراضى القديمه- يعتبر السبيل الأمل والأساسى لعلاج الفجوه المائيه بحيث يمكن الوفاء بالمتطلبات الحياتيه مستقبلا .

وتتمثل مشكله الدراسة فى ان استخدامات المياه فى مجتمع ما اما يحددها المستوى التكنولوجى السائد والمتوقع ، بالاضافه الى العادات والتقاليد الاجتماعيه والثقافيه المتوارثه فى هذا المجتمع على مر الزمن. وتظهر الحاجه فى جمهوريه مصر العربية الى ترشيد الاستخدامات المائيه كنتيجه لمحدودية حصتها ، 55, مليار م³ من مياه نهر النيل الذى يعتبر المصدر الرئيسى للموارد المائيه المصريه ، مع الأخذ بعين الاعتبار صعوبه زيادتها الى القدر الذى يحقق الوفاء بالاحتياجات المائيه للفرد والتي تقدر بنحو 1000 م³ سنويا ، مما ترتب عليه استمرار تناقص ما يخص الفرد . فى ظل استمرار كل من الزيادة السكانيه وزراعه المحاصيل ذات الاحتياجات الكبيره من المياه مثل الأرز وقصب السكر . الى ان اصبحت من الدول التى تعاني من الفقر المائى، الأمر الذى يستلزم وضع استراتيجيه جديده لاستخدام المائى تحقق أقصى استفاده او كفاءه ممكنه من القدر المتاح من الموارد المائيه ، اوما يعنى ان ترشيد الاستخدامات المختلفه للموارد المائيه المصريه يصبح السبيل الأساسى لعلاج الفجوه المائيه بحيث يمكن الوفاء بالمتطلبات الحياتيه مستقبلا ، الأمر الذى حدى بالباحثه الى اج

وتستهدف هذه الدراسة التعرف على ما اذا كان مستوى استخدام مياه الري في انتاج محصول الأرز في محافظة الغربية قد وصل او تجاوز نظيره المحقق للكفاءة وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية يمكن تعميمها على المستوى القومى. وقد وقع الاختيار على محافظة الغربية باعتبارها من اهم المحافظات المنتجة لهذا المحصول ، ثم انها تتوسط اقليم الدلتا المنتج الرئيسى للأرز في الجمهورية ، مما قد يترتب عليه تشابه طرق وسبل انتاج الأرز في الاقليم كله وما يستتبع ذلك من تشابه مستوى وكفاءة استخدام هذا المورد الاقتصادى الهام في جمهورية مصر العربية .

وقد استخدمت الدراسة طريقتى التحليل الوصفى والكمى خاصة عند تقدير دالات الانتاج للمحصول موضوع الدراسة مع ضرورة الاشارة الى ان الباحثه ستعتمد على طريقة الانحدار المرحلى المتعدد عند تقديرها لدالات الانتاج للتخلص من مشاكل القياس الاقتصادى. وقد اعتمدت على البيانات التى تصدرها الجهات المعنية بانتاج محصول الأرز في جمهورية مصر العربية مثل وزارة الزراعة ، ومديرية الزراعه بمحافظة الغربية وغيرهما من الجهات الرسميه فى الدوله ، بالاضافه الى البيانات الأولية التى تم الحصول عليها من خلال استبيان خاص بهذه الدراسة جرى تحديد نطاقه المكانى والزمانى وحجم العينه بالطرق العلميه الصحيحه ، تلى ذلك سحب المقدرات بطريقة عشوائيه من بين مزارعى المحصول في قريتى العامريه وشبرايايل مركز المحلة الكبرى التابع لمحافظة الغربية خلال الموسم الصيفى 2010/2011.

وقد توصلت الدراسة الى ان المرونه الانتاجيه لمياه الري المستخدمه فى رى محصول الأرز بمحافظة الغربية كانت سالبة الاشارة فى جميع دالات الانتاج المقدره على مستوى جميع الفئات الحيازيه المختاره وعينه الدراسة ، مما يشير الى وجود افراط فيما يستخدم منها فى رى هذا المحصول ، الأمر الذى يستوجب ضرورة البحث فى كيفية ترشيده وما يترتب على ذلك . وقد اعتمدت الدراسة على نتائج الداله الانتاجيه المقدره على مستوى العينه وتوصلت منها الى ان المرونه الانتاجيه لمورد مياه الري تشير الى ان تقليل القدر المستخدم من مياه الري فى الفدان المزروع بمحصول الأرز بنسبة 1% يؤدى الى ³زيادة الانتاجيه بنحو 0.162 طنا ، وعليه فان تقليل القدر المستخدم حاليا والذى يقدر فى المتوسط بحوالى 12000 م سيؤدى الى توفير ما يتراوح بين 9% 26.67%³ الى المقنن المائى لهذا المحصول والذى يتراوح بين 8800 . 10920م من المتوسط المستخدم فى رى هذا المحصول حاليا، مما يؤدى الى :-

1. زيادة متوسط انتاج الفدان بما يتراوح 0.146 ، 0.432 طنا.
2. زيادة العائد الفدانى بما يتراوح بين 277.4 ، 820.8 جنيها ، وذلك بفرض ان متوسط سعر الطن يساوى متوسط نظيره خلال عامى (2009 ، 2010) ، اى ما يساوى 1900 جنيها.
3. زيادة كل من انتاج المحافظه والنتاج القومى من الأرز بما يتراوح بين 20.402 ، 60.368 ألف طن ، وذلك بفرض ان متوسط المساحه المزروعه بالأرز فى المحافظه يساوى نظيره خلال عامى (2009 ، 2010) ، اى ما يساوى 139.74

4. زيادة قيمة كل من انتاج المحافظه والنتاج القومى من الأرز بما يتراوح بين 38.764 ، 114.699 مليون جنيهه ، وذلك بفرض ان متوسط سعر الطن يساوى متوسط نظيره خلال عامى(2009 ، 2010) ، اى ما يساوى 1900 جنيها .

5. زيادة الامكانيات التصديرية بما يتراوح بين 13.67 ، 40.45 الف طن ، وذلك بفرض ان معامل الاستخراج يساوى 67% /طن من الأرز الشعير .

6. من المؤكد مثل هذه الزيادة ستزيد نسب التشغيل او الطاقات غير المستغله بمضارب الأرز التى تعانى من ذلك ، وبطبيعة الحال فان ذلك يؤدى الى زيادة انتاجها من المنتجات الرئيسيه والثانويه ، مما يترتب عليه زيادة القيمة المضافه لمثل هذه المضارب ، بالاضافه الى تقليل نسبة البطاله جزئيا فى مناطق تواجدها .

من مياه 7^3 . واخيرا فان الأهم من هذا كله ان تلك يحقق وفرا فى مياه الري يتراوح بين 150.92 ، 447.186 مليون م الري المستخدمه فى ري هذا المحصول بمحافظة الغربية فقط يمكن ان يستغل فى ري الأراضى الواقعه فى نهايات الترع بنفس المحافظه التى تعانى من قلة مياه الري ، اويوجه الى بقيه محافظات الدلتا التى تعانى من نقص مياه الري .

وقد أوصت الدراسة بما يلى:

- ضرورة ترشيد استخدام مياه الري فى زراعات الأرز الذى اضحى من أوجب الأمور التى يجب ان يهتم بها واضعوا السياسات الزراعيه والمائيه فى جمهورية مصر العربيه .
- دعم الأبحاث فى مجالات استنباط الأصناف الأقل مكثا فى الأرض والأقل احتياجا للمياه.
- نشر ودعم طرق الري الحديثه حتى ولو تحملت الدوله جزءا من تكاليفها الانشائيه.
- الاستعداد من الآن للدخول فى مجالات تحليه المياه مهما ارتفعت التكاليف .
- نشر الوعي لدى المواطنين بأهمية المحافظه على المياه .
-